

# "سيدركوم": الجيل الثالث يخلق احتكاراً جديداً



الشركة أن هذا التذكير لم يأت من فراغ وإنما بسبب الانتهاك الوشيك للقانون من قبل بعض المشغلين. وعلى الرغم من عدم وجود ترخيص لتقديم خدمة الجيل الثالث وترخيص لاستعمال ترددات الجيل الثالث، فإن شركتي "ألفا" و"أم تي سي تاتش" اتخذتا خطوات تنفيذية من خلال التعاون مع مزودين لبناء شبكات الجيل الثالث. وتُقدر تكلفة هاتين الشبكتين الجديدين بنحو 80 مليون دولار وهي ستُدفع من الأموال التي يدفعها المواطن اللبناني كضرائب، أي من الأموال العامة.

وتقول الشركة إن السوق تعاني عملياً من احتكار الهاتف الثابت والهاتف الخلوي، كما أنها تعاني من المنافسة الظالمة وغير العادلة في ما خص موضوع خدمات "دي أس أل". وعلى سبيل المثال، حصلت "سيدركوم" على ترخيص لتقديم خدمة الـ "دي أس أل" وقامت بتركيب معدات خاصة في 35 سنتراًًاً منذ تشرين الأول 2007، ولغاية اليوم، تحظر عليها وزارة الاتصالات تقديم هذه الخدمة بينما تسمح لـ 9 شركات خاصة ولهيئة "أوجيرو" بتقديم الخدمات ذاتها. كما يحظر على مقدمي خدمات الإنترنت ونقل المعلومات في القطاع الخاص زيادة سعة الـ "دي أس أل" وزيادة التغطية من 35 إلى 171 سنتراًًاً مثلاً فعلت الوزارة، ويحظر عليهم أيضاً الحصول على تراخيص طويلة الأمد ويتم الترخيص لهم بشكل انتقالى سنوياً، كما أنهم يُجبرون على دفع ما يصل إلى نسبة 60 في المئة كضرائب مباشرة وغير مباشرة في حين أن شركتي "ألفا" و"أم تي سي تاتش" وهيئة "أوجيرو" لا يدفعون

أية ضريبة

أثار انطلاق مشروع تحديث شبكتي اتصالات شركتي الخلوي في لبنان باتجاه الجيل الثالث ردود فعل معارضة من جانب شركات متضررة. أبرز هذه الردود جاءت من شركة "سيدركوم" التي اعتبرت أن ما يحصل هو عبارة عن "احتكار" جديد في سوق خدمات الإنترنت. وبحسب الشركة فإن الاحتكار الجديد المفترض يحدث في خدمات السريعة اللاسلكية نتيجة تقديم خدمات الجيل الثالث بغياب ما تعتبره "تراخيص لازمة" لتقديم هذه الخدمة وفي ظل غياب المساواة الضريبية وعدم إرساء المنافسة العادلة بين مشغلين تملكون الدولة ومشغلي القطاع الخاص". وقالت الشركة إنه لا يسعها سوى أن تشجع تطوير خدمات الاتصالات في لبنان لكنها من جهة أخرى تطالب بتنفيذ شفاف للأنظمة وتوفير بيئة تنافسية عادلة لجميع المشغلين".

للجيش اللبناني ومؤسسة كهرباء لبنان وهيئة "أوجيرو" وللعديد من شركات نقل المعلومات في القطاع الخاص. وكل هذه القرارات يمكن مراجعتها في موقع الهيئة المنظمة للاتصالات: [www.tra.gov.lb/Decisions](http://www.tra.gov.lb/Decisions)

وأضافت الشركة أنه وفي مناسبات عدة خلال العامين 2009 و2010، قامت الجمعية اللبنانية للاتصالات والتي تضم في عضويتها مقدمي خدمة الإنترنت: "سيبيريا"، "تيرانت"، "وايز"، "برودباند بلس" ومعها شركات نقل المعلومات: "كايبيل وان"، "سيدركوم"، "جي دي أس"، و"بيسكو" بإرسال مراجعات إلى الجهات المعنية لتصحيح أوضاع سوق الاتصالات. وأوضحت الشركة أنه تم إرسال كتابين: الأول إلى وزير الاتصالات والثاني إلى الهيئة المنظمة للاتصالات، تحذرهم من الخطير المتزايد من جراء خلق إحتكار جديد.

## انتهاك وشيك للقانون

وتضيف الشركة أنه في آذار من السنة الحالية، أصدرت الهيئة المنظمة للاتصالات تعليمات جاء فيه حرفياً: "كما تذكر الهيئة الجميع أن أي استخدام لترددات من دون ترخيص مسبق من الهيئة يعتبر مخالفًا للقانون ويعرض صاحبه لللاحقة القانونية والقضائية المناسبة". وترى

وأضافت "سيدركوم" أن قانون الاتصالات نقل صلاحيات الترخيص وتنظيم ومراقبة سوق الاتصالات، بما في ذلك الترخيص للترددات، من وزارة الاتصالات إلى الهيئة المنظمة للاتصالات. وثمة بند في القانون ينص على أن خدمة الجيل الثالث ترخص بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، وفي بند آخر ورد أن الترددات الهرتزية لأية خدمة كانت، بما فيها خدمة الجيل الثالث ترخص من الهيئة المنظمة للاتصالات. وأضافت الشركة أن شركتي "ألفا" و"أم تي سي تاتش" ليس لديهما أي ترخيص لخدمات الجيل الثالث من مجلس الوزراء وليس لديهما أي ترخيص لاستعمال الترددات لخدمة الجيل الثالث من الهيئة المنظمة للاتصالات.

وأشار بيان صادر عن شركة "سيدركوم" إلى أن قانون الاتصالات نافذ والدليل على ذلك أن الهيئة المنظمة للاتصالات رخصت لاستخدام ترددات الاتصالات الخلوية (GSM) العام 2008 لكل من شركة "ألفا" المشغلة من قبل شركة "أوراسكوم تيلكوم" وشركة "أم تي سي تاتش" المشغلة من قبل شركة "زين". وجاء ذلك بناءً على طلب خطى من وزير الاتصالات السابق جبران باسيل. وفي العام 2009 رخصت لهما "المايكروريف" بعد أن تقدمت "ألفا" بطلب من الهيئة. كذلك رخصت الهيئة المنظمة للاتصالات لاستخدام ترددات

»"ألفا" و"أم تي سي تاتش" و"أوجيرو"

لا يدفعون أية ضريبة على الـ "دي أس أل"